

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1567

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الجمعة، 26 آذار/مارس 2021، الساعة 10/00 بتوقيت وسط أوروبا

الرئيس: السيد يوري بوريسوف ستيرك..... (بلغاريا)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن الآن افتتاح الجلسة العامة 1567 لمؤتمر نزع السلاح. وقبل أن نشرع في تناول جدول أعمالنا لهذا اليوم، يسرني أن أرحب ترحيباً حاراً بزميل جديد تقلد مسؤولياته بصفته ممثل حكومته لدى المؤتمر، سعادة السفير عبد الكريم هاشم مصطفى، الممثل الدائم للعراق. وأود اعتنات هذه الفرصة لأؤكد له تعاوننا ودعمنا الكاملين في مهامه الجديدة.

الزملاء الموقرون، نتشرف بلغاريا بتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أقترح أن يكون جدول أعمالنا لجلسة هذا الصباح على النحو التالي.

أولاً، تقديم بياني بصفتي رئيساً للمؤتمر، ثم بيان السيد جيمس كليفرلي، وهو عضو في البرلمان ووزير دولة في وزارة الخارجية والكونولث والتنمية في المملكة المتحدة، وذلك في إطار الجزء الرفيع المستوى من دورة المؤتمر لعام 2021. وأعترم بعد ذلك عرض خطة الرؤساء الستة لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021 للفترة المتبقية من دورتنا السنوية، ثم سأفصح المجال لأي وفد يرغب في أخذ الكلمة.

الزملاء الموقرون، اسمحوا لي الآن بأن أدلي ببيان بمناسبة هذه الجلسة العامة الأولى التي تُعقد برئاسة بلغاريا.

وبناء على العمل المتقاني والجهود الدؤوبة للرئاستين السابقتين لهذا المؤتمر، وهما البلجيكية والبرازيلية اللتان نشكرهما بحرارة على جهودهما، وحرصاً منا على مواصلة هذه المساعي، وبعد أن أجريت مشاورات مكثفة لمدة أسبوعين تقريباً مع جميع المجموعات الإقليمية وأصحاب المصلحة النشطين من بين أعضائنا، أجدني مضطراً أخيراً إلى التوصل إلى هذا الاستنتاج المؤسف.

إن الظروف الراهنة ليست مواتية للتقريب بين المواقف المتباينة للدول الأعضاء بما يكفي لإيجاد الأرضية المشتركة اللازمة التي سنتيح لنا اعتماد برنامج عمل والبدء في تنفيذ ولايتنا بطريقة منظمة تسعى إلى تحقيق النتائج المنشودة. وقد يميل البعض إلى القول إن هذه فرصة أخرى ضائعة. ولكنني أعتقد أنه ينبغي أن نسلّم بهذا الواقع وأن ننهض ونواجهه. وعلى الرغم مما يقال من أن الغرض من علم الآثار هو الكشف عن المجهول في حين أن جوهر الدبلوماسية هو حجب المعلوم، ينبغي الآن أن نتحمل مسؤولياتنا وأن نستفيد إلى أقصى حد من الوقت المتبقي من دورة عام 2021.

وفي ظل هذا الواقع، الذي يشهد توترات دولية متزايدة وتدهوراً شاملاً للبيئة الأمنية الدولية، نعتقد، نحن الرؤساء الستة لدورة المؤتمر لعام 2021، أن أفضل سبيل للمضي قدماً في ظل الظروف الراهنة هو اللجوء إلى المناقشات المواضيعية باعتبارها وسيلة للتعامل مع ازدياد حجم العمل الموضوعي خلال هذه الدورة.

وأشكركم على كرم الإصغاء.

وسيستمع المؤتمر الآن إلى كلمة السيد جيمس كليفرلي، وزير دولة في وزارة الخارجية والكونولث والتنمية في المملكة المتحدة، في إطار الجزء الرفيع المستوى من دورة المؤتمر لعام 2021.

السيد كليفرلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يسرني بصفة خاصة أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح الذي يُعقد برئاسة بلغاريا، وهي بلد صديق وحليف للمملكة المتحدة. وقد أدى المؤتمر، بوصفه منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح، دوراً حاسماً في وضع الإطار القانوني الدولي الخاص بأسلحة الدمار الشامل، مما يجعل العالم مكاناً أكثر أماناً. واليوم، أود أن أطلع المؤتمر بإيجاز على الاستعراض المتكامل للسياسة الأمنية والدفاعية والخارجية والإنمائية للمملكة المتحدة، الذي عمدنا إلى نشره الأسبوع الماضي.

ويتعلق الاستعراض ببناء القدرة على الصمود داخل البلد وخارجه؛ وتعزيز الشراكات الدفاعية والأمنية؛ والمساهمة في الابتكارات العلمية والتكنولوجية؛ ورسم ملامح نظام دولي مفتوح سيعتبر لجميع البلدان والشعوب أن تكون في المستقبل آمنة ومزدهرة وحرّة.

وتُبرز هذه الأهداف جميعها التزام المملكة المتحدة الدائم بحل المشاكل مع شركائها من خلال قنوات متعددة الأطراف. ونحن بلد أوروبي لديه مجموعة فريدة من الشراكات والقدرات والمصالح العالمية. ونريد أن نعمل مع المجتمع الدولي بأسره من أجل تحقيق الأمن والازدهار لكلينا، ووضع المعايير التي تنظم الحدود المستقبلية للفضاء الإلكتروني والتكنولوجيات الجديدة والبيانات والفضاء. ومؤتمر نزع السلاح له دور هام عليه أن يؤديه.

السيد الرئيس، إن استعراضنا المتكامل هو أيضاً بمثابة عرض رسمي لسياسة الردع النووي التي تتبعها المملكة المتحدة. وموقفنا واضح فيما يخص التزامنا الاحتفاظ بالردع النووي الذي يملكه بلدنا، طالما نحتاج إليه، لأنه الضامن النهائي لأمننا وأمن حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي. وموقفنا واضح أيضاً فيما يخص استمرار التزامنا بتحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية، وفيما يخص سعيينا الدؤوب إلى ذلك.

ويبقى الغرض الأساسي من الأسلحة النووية التي تملكها المملكة المتحدة الحفاظ على السلام، ومنع الإكراه، وردع العدوان. وما زلنا ملتزمين بالحفاظ على الحد الأدنى فقط من القوة التدميرية التي نحتاجها، لضمان أن يظل رادعنا النووي معقولاً وفعالاً ضد جميع أنواع التهديدات النووية أيّ كان مصدرها.

وهذا يمثل استمراراً لسياستنا الطويلة الأمد. ولكننا نتأقلم أيضاً مع المستجدات للحرص على أن يبقى رادعنا النووي متوافقاً مع الواقع الحالي. وقد تدهورت بيئة الأمن النووي خلال العقد الماضي، وإذا نظرنا إلى صورة الأمن العالمي المظلمة، نشدد على أن تكون سياستنا ذات "مصادقية" بقدر ما نشدد على عبارة "الحد الأدنى".

وفي هذا السياق، نعتزم المملكة المتحدة زيادة الحد الأقصى لمجموع مخزونات أسلحتها من 225 إلى ما لا يزيد عن 260 رأساً حريباً. ولا بد لي من التشديد على أن هذا العدد هو حد أقصى وليس هدفاً، وليس مخزوننا الحالي. وسنواصل إبقاء هذا الرقم قيد النظر في ضوء البيئة الأمنية الدولية.

والمملكة المتحدة ملتزمة بمبدأ الشفافية، سواء في عقيدتها النووية أو قدراتها النووية، وبقدر ما يتفق ذلك مع اعتبارات أمنها القومي والتزاماتها في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن هناك إجراءاً متبعاً لإضفاء غموض متعمد على هذه المسألة يساهم في تحقيق استقرار استراتيجي بفضل تعقيد حسابات المعتدين المحتملين والحد من خطر استخدام الجهات التي تسعى إلى الحصول على ميزة الضربة الأولى الأسلحة النووية استخداماً متعمداً. ولذلك، تتعمد المملكة المتحدة إضفاء غموض حول المعلومات التي توضّح بدقة متى وكيف وعلى أي نطاق قد تفكر في استخدام أسلحتها النووية. ونحن نوسع نطاق هذه السياسة من خلال توقفنا عن إصدار أرقام رسمية بشأن مخزوننا التشغيلي، سواء بالنسبة إلى الرؤوس الحربية المنشورة أو أعداد الصواريخ المنشورة.

واستعرضنا أيضاً الضمانات الأمنية السلبية الأحادية الجانب لبلدنا. وكما هو الحال منذ سنوات عديدة، فإن المملكة المتحدة لن تستعمل الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضد أي دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكون غير حائزة للأسلحة النووية. ولا تنطبق هذه الضمانة على أي دولة تخلّ إخلاقاً جسيماً بالتزامات عدم الانتشار هذه.

ويوضح استعراضنا المتكامل أننا نحتفظ بالحق في إعادة النظر في هذه الضمانة إن جَعَلَ تهديد أسلحة الدمار الشامل في المستقبل هذا الأمر ضرورياً - مثل القدرات الكيميائية والبيولوجية، أو التكنولوجيات الناشئة التي يمكن أن يكون لها تأثير مماثل.

السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أكون واضحاً: إننا ما زلنا ملتزمين بتدابير نزع السلاح المتعددة الأطراف وبتحقيق هدفنا المشترك الطويل الأجل المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. إن التعهد الصريح الذي قطعه المملكة المتحدة، فضلاً عن الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، بشأن التخلص من ترساناتها النووية لا يزال مستمراً؛ وكذلك التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن هذا المنطلق، اتبعت المملكة المتحدة نهجاً متسقاً وقيادياً إزاء نزع السلاح النووي، وستستمر في اتباع هذا النهج.

وتمتلك المملكة المتحدة أصغر مخزون أسلحة مقارنة بأي دولة نووية أخرى معترف بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونحن الوحيدون من بين تلك الدول الذين نتولى منظومة واحدة من الأسلحة النووية. كما نحافظ على وقفنا الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية التي تُستخدم في صنع الأجهزة المتفجرة النووية.

وبفضل هذه التدابير الأحادية، سنواصل ممارسة الضغوط من أجل اتخاذ خطوات رئيسية صوب نزع السلاح المتعدد الأطراف. ويشمل ذلك دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ونجاح المفاوضات الجارية في هذا المؤتمر بشأن إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وستواصل المملكة المتحدة أداء دور قيادي على الصعيد الدولي في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، وهو أمر ضروري لبناء عالم خال من الأسلحة النووية وللحفاظ عليه، في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. وسنواصل أيضاً العمل على الحد من خطر نشوب نزاع نووي يكون ناجماً عن سوء تفسير وسوء تقدير، وعلى تعزيز الثقة والأمن المتبادلين. وسندافع بشدة عن مفهوم الحد من المخاطر الاستراتيجية، وسنسعى إلى إقامة حوار، سواء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية أو فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لا تمتلكها.

وسيظل الطريق المؤدي إلى عالم خال من الأسلحة النووية محفوفاً بالتحديات. ولكننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن الطريقة الفضلى - بل الطريقة الوحيدة الموثوق فيها - للوصول إلى مبتغانا هي اتباع نهج تدريجي ومتعدد الأطراف وقائم على التفاوض ومتدرج الخطوات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينص الاستعراض المتكامل صراحة على التزام المملكة المتحدة بالقيام بذلك. وتأخذ المملكة المتحدة مسؤولياتها كدولة حائزة للأسلحة النووية على محمل الجد، وستواصل تشجيع الآخرين على أن يحذوا حذوها.

السيد الرئيس، إن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر منذ أوائل الثمانينات، وهي لا تزال مسألة أساسية. ويقر استعراضنا المتكامل بالأهمية الجوهرية للنظم الفضائية في تحقيق أمننا وازدهارنا. كما يشدد على النطاق المتزايد للتهديدات التي تتعرض لها النظم الفضائية وعلى أنه يُخشى أن تؤدي هذه التهديدات إلى سوء تقدير، وبالتالي إلى تصعيد. ويجب أن يمتد النظام الدولي المفتوح إلى الفضاء الخارجي بغية التصدي لهذه الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ويسهم في تحقيق هذا الهدف قرار الجمعية العامة 36/75 الذي يقضي بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي، والذي تشرفت المملكة المتحدة بقيادة عملية إعداده. وسنواصل هذا العمل الهام باعتباره سبيلاً لضبط وتخفيف التصورات المتعلقة بالتهديدات وتجنب النزاعات.

السيد الرئيس، اسمحو لي أيضاً بأن أبرز بعض جوانب الاستعراض المتكامل التي تتناول الصورة الأوسع لمسائل عدم انتشار الأسلحة النووية ومراقبة الأسلحة ونزع السلاح.

ونحن مصممون على تشديد الحظر الدولي على استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. كما أننا مصممون على مساءلة أولئك الذين يستخدمونها - مثل المسؤولين عن تسميم أليكسي نافالني، والمسؤولين عن الهجوم بالأسلحة الكيميائية في سالزبري في عام 2018، وأعضاء النظام السوري المسؤولين عن الاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية ضد شعبه. ويجب على مؤتمر الدول الأطراف، الذي يرصد تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أن يتخذ موقفاً منمداً بهذه الحوادث وبنقاعس النظام السوري عن الإعلان بدقة عن برنامجه المتعلق بالأسلحة الكيميائية.

وقد أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الآثار المدمرة للمرض والحاجة إلى تعزيز الأمن البيولوجي العالمي. والمملكة المتحدة هي منذ عقود في طليعة المساعي الدولية المبذولة لحظر الأسلحة البيولوجية. وسنواصل دعم سبل تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، خلال المؤتمر الاستعراضي التاسع المقبل للدول الأطراف في الاتفاقية.

وسندعم أيضاً الجهود العالمية المبذولة لحماية مواطنينا من خطر حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، وذلك بشتى السبل منها تولينا في ظل رئاستنا لمجموعة الدول السبع قيادة الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

ويعترف استعراضنا المتكامل بالإمكانات الاستثنائية التي تتطوي عليها التكنولوجيا لتحقيق الرخاء العالمي لصالح الجميع. ولكن يطرح استخدام التكنولوجيا الجديدة وانتشارها مخاطر أيضاً، وعلينا أن نعمل معاً لتوسيع نطاق النظام الدولي بحيث يشمل هذه المخاطر، مما يكمل الضوابط وتدابير الحماية المحلية.

ويحدّد استعراضنا المتكامل أيضاً بوضوح أن المملكة المتحدة لا تزال مصممة على منع التكتيس المزعزع للاستقرار، وعمليات النقل غير المشروعة للأسلحة التقليدية. وسنعمل مع شركائنا في جميع أنحاء العالم للدعوة إلى وضع نظم لمراقبة الأسلحة التقليدية من شأنها أن تقلّل من احتمال نشوب الحروب ومن أثارها الإنسانية، بما في ذلك من خلال رئاستنا المقبلة للاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية.

وأخيراً، استوفت المملكة المتحدة التزاماتها القانونية بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، إذ أزلت جميع الألغام الأرضية من جزر فوكلاند، وسنستمر في الوفاء بواجبنا الأخلاقي المتمثل في دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء العالم.

السيد الرئيس، يضع الاستعراض المتكامل مسائل تعددية الأطراف وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار ونزع السلاح في صميم نهجنا الأمني. ونذكر أنه لتحقيق نجاح وازدهار الجميع، لم يعد يكفي مجرد الدفاع عن الوضع الراهن؛ بل يجب أن نعمل بحيوية لرسم ملامح النظام الدولي المستقبلي، وأن نوسع نطاقه ليشمل الحدود الجديدة للفضاء الإلكتروني والتكنولوجيات الناشئة والفضاء الخارجي. ومن المهم جداً أن نقوم في الوقت نفسه بحماية القيم الديمقراطية.

وتلتزم المملكة المتحدة بمواصلة العمل معكم جميعاً، حارصة على أداء دور بناء وخالق في هذا المؤتمر وفي الآلية المتعددة الأطراف الأوسع نطاقاً لنزع السلاح، بغية تحويل هذه الرؤية إلى واقع معيش.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ستيرك على بيانه. وأود الآن أن أعرض خطة الرؤساء الستة للفترة المتبقية من الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالمناقشات المواضيعية: قرر الرؤساء الستة لدورة المؤتمر لعام 2021 تناول البنود السبعة المدرجة في جدول أعمالنا الذي اعتمد في بداية دورة هذا العام. وستنظم الرئاسة البلغارية مناقشات مواضيعية بشأن البند 1 من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، وبشأن البند 2 من جدول الأعمال المعنون "منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة". وسيُنظر خلال الرئاسة اللاحقة في سائر بنود جدول الأعمال وفي المناقشات المواضيعية المرتبطة بها - البند 3 بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ والبند 4 بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛ والبند 5 بشأن الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة: الأسلحة الإشعاعية؛ والبند 6 بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح؛ والبند 7 بشأن الشفافية في ميدان التسلح.

وعقب التأكيد النهائي لتواريخ انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ستقدم كل رئاسة لاحقة معلومات دقيقة عن المناقشات المواضيعية التي ستعقد خلالها فترة ولايته وستحدد مواعيد هذه المناقشات. والهدف الرئيسي هو الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المتاحة وإجراء مناقشات موضوعية بشأن المواضيع المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

وفيما يتعلق بالمناقشات المواضيعية المقرر إجراؤها خلال الفترة المتبقية من الرئاسة البلغارية، ننظر في مناقشة البند 1 من جدول الأعمال، المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، بتاريخ 11 أيار/مايو 2021، وفي مناقشة البند 2 من جدول الأعمال، المعنون "منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة"، بتاريخ 18 أيار/مايو.

وقبل إعطاء الكلمة للوفود التي طلبتها، أود أن أشير إلى أنني أعتر من حيث المبدأ أن أمنح جميع حقوق الرد في نهاية الجلسات العامة وأن أسمح للمتكلم بإنهاء بيانه قبل تسجيل أي نقاط نظامية قد تُطرح، حتى يتسنى إجراء حوار بناء وقائم على الاحترام بطريقة فعالة اليوم وطوال فترة رئاستي.

وأعطي الكلمة الآن إلى سفير العراق الموقر، سعادة السيد عبد الكريم هاشم مصطفى.

السيد هاشم مصطفى (العراق): شكرًا السيد الرئيس، في البداية أود أن أتقدم لك بالتهنئة على توليك مهام رئاسة المؤتمر، كما أشكرك جزيلا على كلمات الترحيب الطيبة وأثني على جهودك في رئاسة المؤتمر في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم والمتمثلة بانتشار جائحة كورونا وتداعياتها على مختلف المجالات. وإنه لمن دواعي سروري أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح لأول مرة.

السيد الرئيس، سجل مؤتمر نزع السلاح العديد من النجاحات السابقة، منها التفاوض حول إنشاء معاهدات واتفاقيات حققت ولا تزال تحقق إسهامات إيجابية في مجال نزع السلاح. إلا أنه وللأسف يمر المؤتمر في منعطف حاسم وفي فترة معقدة للغاية، في ظل الجمود الذي يشهده ميدان نزع السلاح الأمر الذي يعرض الاستقرار والأمن الدوليين للخطر، ويؤدي إلى انحراف المؤتمر بعيداً عن الغايات البناءة والتي تحول دون تحقيق تقدم ملموس في مجالات التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية وبناء القدرات التي يطمح الجميع للوصول إليها، إذ لم يتمكن المؤتمر منذ أكثر من عقدين من ممارسة دوره التفاوضي المناط به بشأن معاهدات نزع السلاح، الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يلبي شواغل جميع الدول الأعضاء، وبما يتفق مع النظام الداخلي للمؤتمر، وإحراز تقدم في القضايا المعروضة من أجل المضي قدماً لتحقيق الأهداف التي نتطلع إليها في مجال نزع السلاح، والعمل على استثمار الزخم والنجاحات المتحققة في البيئة الدولية. وفي السياق ذاته نود أن ننهي على جهود الرؤساء الستة للمؤتمر لهذا العام في تقديم ومناقشة الوثائق الخاصة بعمل المؤتمر والتي كنا نتمنى اعتمادها من أجل إنهاء الجمود الذي يعاني منه المؤتمر.

السيد الرئيس، يؤكد العراق من جديد دعمه لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم كخطوة هامة نحو القضاء على الأسلحة النووية. وندعو من خلالكم المجتمع الدولي إلى ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام 1995. وطبقاً لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010، بوصفه عنصراً أساسياً في هذا الشأن. كما على الدول الراعية لقرار الشرق الأوسط وبصفتها الدول الوديدة للمعاهدة تنفيذ التعهدات والالتزامات التي قطعتها على نفسها في إنشاء المنطقة الخالية وتنفيذ قرار الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق نعرب عن استعدادنا للمشاركة الفعالة في الدورة الثانية لمؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط المقرر عقدها خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. إذ يعتبر هذا المؤتمر خطوة هامة نحو تحقيق هدف إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط، كما يُعزز المسارات الأخرى الموازية والرامية إلى إنشاء هذه المنطقة.

السيد الرئيس، يشهد هذا العام عقد العديد من المؤتمرات الهامة منها مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر وتقييد الأسلحة التقليدية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، إذ يتطلع العراق إلى إنجاح هذه المؤتمرات من خلال العمل المشترك بروح التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق مخرجات إيجابية تساهم في تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس، في الختام أغتتم هذه المناسبة للإعراب عن فائق تقديرنا لجهود رؤساء المؤتمر السابقين واللاحقين لهذا العام في مساعيهم الرامية إلى عودة مؤتمر نزع السلاح إلى فعاليته وممارسة دوره الحقيقي في معالجة المسائل ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ويمكنكم أن تعولوا على دعم العراق في مشاريعكم، متمنياً لكم ولبقية رؤساء المؤتمر التوفيق والنجاح في مهامكم، وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل العراق الموقر على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لمندوب جمهورية إيران الإسلامية الموقر.

السيد علي أبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأرجو أن تظمنوا إلى دعمنا وتعاوننا الكاملين في تنفيذ ولايتكم.

وبالنسبة إلى جمهورية إيران الإسلامية، يُعتبر دعم دور مؤتمر نزع السلاح وولايته باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض على نزع السلاح أمراً بالغ الأهمية. ومن المؤسف أنه على الرغم من كل الجهود التي بذلها الرئيسان السابقان ومن المرونة القصوى التي أبدتها وفود عديدة، بما فيها وفد إيران، عجز مؤتمر نزع السلاح عن الاتفاق على برنامج عمله بسبب عدم وجود إرادة سياسية لمساعدته على كسر الجمود الطويل الذي يعترضه وعلى الوفاء بولايته التفاوضية كي يستأنف عمله الموضوعي القاضي بالنظر في إعداد صكوك ملزمة قانوناً بشأن القضايا الأساسية الأربع، وخاصة نزع السلاح النووي. إن تحويل مؤتمر نزع السلاح إلى هيئة تفاوضية لن يخدم قضية نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس، أعلنت المملكة المتحدة، في موقفها الجديد المتعلق بالأسلحة النووية، والمسمى الاستعراض المتكامل، أنها ستزيد مخزونها من الرؤوس الحربية النووية. ولا تستبعد هذه السياسة الجديدة استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأكرر ما قلته وهو أن السياسة الجديدة تورد استمرار التزام المملكة المتحدة بتحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية، ويا لها من مفارقة. إنني أساءل كيف يمكن اعتبار بناء ترسانة نووية التزاماً بتحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وكيف يمكن ألا يوصف هذا الوضع بالمهزلة؟ وما هي فوائد ما يسمى بخطوات نزع السلاح التدريجي إذا أمكن التراجع عن هذه الخطوات بسهولة؟ وما هي قيمة العملية التدريجية إذا كان يمكن لدولة نووية أن تعكس مسارها مقلّة إخلالاً جوهرياً بالتزامها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؟

وبموجب هذه المعاهدة، تتعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم تلقي أو صنع أسلحة نووية مقابل التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وتشكل السياسة النووية الجديدة للمملكة المتحدة إخلالاً جوهرياً بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما المادة السادسة منها، وغيرها من الالتزامات التي عقدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية إبان المؤتمرات الاستعراضية السابقة، بما في ذلك الخطوات الثلاث عشرة العملية الممهدة لنزع السلاح التي اتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام 2000 وخطة العمل المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام 2010.

ولا يمكن تجاهل النفاق الكبير الذي تمارسه المملكة المتحدة إذ تعرب عن قلقها إزاء البرامج النووية للدول الأخرى، وفي اليوم نفسه، تعلن عن موقفها النووي الجديد وعن نيتها زيادة مخزونها من الأسلحة النووية.

وكما قال وزير خارجيتنا، السيد ظريف، فإن إيران، على عكس المملكة المتحدة، تعتقد أن الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل هي أسلحة همجية ويجب القضاء عليها. وتفتقر المملكة المتحدة إلى الحد الأدنى من المصادقية الأخلاقية التي تسمح لها بأن تعظ الآخرين في تحذيرها من خطر أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما في أعقاب صدور هذا القرار المثير للجدل الذي يقضي بزيادة انتشار الأسلحة النووية وصنعها.

وفي حين أن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021 قد أوجد زخماً جيداً قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تُعتبر سياسة المملكة المتحدة الجديدة ضارة جداً ولا تهدد مصداقية المعاهدة وشرعيتها فحسب، وإنما وجودها أيضاً.

السيد الرئيس، لقد أعربت إيران بثبات عن دعمها القوي لهذه الهيئة ولولايتها المتعلقة بالقضايا الأساسية الأربع. ومن الواضح أن موقفنا، الذي يعطي الأولوية لنزع السلاح النووي، يواكب الواقع أكثر من أي وقت مضى. وندعو جميع الأعضاء إلى إبداء المرونة حتى يتمكن المؤتمر من كسر الجمود الذي يعتره منذ زمن طويل ومن استهلال المفاوضات لإعداد صك ملزم قانوناً بشأن نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، وبعد أن استمعنا إلى بيان ممثل المملكة المتحدة اليوم، نعتقد أن هناك حاجة عاجلة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أن ينظر مؤتمر نزع السلاح بجدية في الحاجة الملحة الأساسية لإيجاد ضمانات أمن سلبية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب جمهورية إيران الإسلامية على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين الموقر.

السيد فيليغاس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، تود جمهورية الأرجنتين أن تشير إلى الإعلان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة بشأن وفاء هذه الدولة المزعوم بالتزاماتها المفترضة بموجب المادة 5 من اتفاقية أوتاوا، فيما يتعلق بجزر مالفيناس، وهي إقليم أرجنتيني تعتبره المملكة المتحدة على نحو غير مشروع خاضعاً لولايتها أو سيطرتها. وتود جمهورية الأرجنتين مرة أخرى أن تسلط الضوء على الحالة الخاصة لجزر مالفيناس، كما هو موضح في الإعلان الذي أدلت به عندما صدّقت على اتفاقية أوتاوا في عام 1999. وبما أن المملكة المتحدة لا تزال تحتل هذا الجزء من الأراضي الأرجنتينية

بصورة غير مشروعة، تُمنع جمهورية الأرجنتين فعلياً من الوصول إلى الألغام المضادة للأفراد الموجودة في جزر مالفيناس للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا. ولذلك ترفض جمهورية الأرجنتين الأنشطة البريطانية الانفرادية الرامية إلى إزالة الألغام التي تجري في المنطقة موضع النزاع السيادي، والتي لا تستطيع التحقق من نتائجها. وعلاوة على ذلك، تعرب جمهورية الأرجنتين عن أسفها لأن المملكة المتحدة تستمر في ممارسة أنشطة إزالة الألغام من جانب واحد، وهو ما يتعارض مع تاريخ التعاون التقني الثنائي الذي أسفر عن نتائج واعدة في هذا المجال. وفي الواقع، أبرمت جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة في عامي 2001 و2006 اتفاقات في إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة كان هدفها إجراء دراسة عن إمكانية إزالة الألغام المضادة للأفراد في جزر مالفيناس. واعتمدت الحكومتان التقرير النهائي الذي قدم بشكل منفصل إلى اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا في عام 2007.

غير أنه عقب تقديم التقرير في عام 2009، شرعت المملكة المتحدة بصورة انفرادية في إجراء أنشطة لإزالة الألغام دون مشاركة الأرجنتين. ومع ذلك، أصرت جمهورية الأرجنتين على التزامها باستكمال إزالة الألغام من جزر مالفيناس بطريقة ثنائية، نظراً إلى القيمة الإنسانية لمثل هذه المبادرة وإلى الالتزامات التي قطعتها بموجب اتفاقية أوتاوا. وفي العام الماضي، اقترحت الأرجنتين رسمياً على المملكة المتحدة نقاهماً مؤقتاً جديداً يتيح الاضطلاع على نحو مشترك بالمهام المتعلقة المرتبطة بإزالة الألغام في غضون المواعيد النهائية المحددة في الاتفاقية. غير أن المملكة المتحدة واصلت نهجها الانفرادي برفضها مرة أخرى العرض الذي قدمته الأرجنتين فيما يخص التعاون التقني الثنائي.

وقد فعلت المملكة المتحدة ذلك رغم إعرابها صراحةً، في رد صادر عنها في عام 2019، عن أملها في أن تتمكن من مواصلة تعاونها في ظل الاتفاقية. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وعلى الرغم من رفض المملكة المتحدة القيام بعمليات مشتركة لإزالة الألغام في جزر مالفيناس كما ذكر آنفاً، اقترحت جمهورية الأرجنتين مرة أخرى على المملكة المتحدة إبرام اتفاق ثنائي تقني وإنساني بحت، وفقاً للصيغة المتعلقة بالسيادة، لتمكين البلدين من إتمام عملية إزالة الألغام بصورة نهائية.

وفي هذا الاقتراح، أعربت جمهورية الأرجنتين، على نحو ما ورد في المذكرة الصادرة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 التي أرسلت إلى وزارة الخارجية والكونولث والتنمية في المملكة المتحدة، عن استعدادها لتحديد نهج ملائم للطرفين يتيح إحراز تقدم بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، نأمل أن تردّ المملكة المتحدة على الاقتراح بشكل إيجابي وأن تسعى مرة أخرى إلى الوفاء بجميع الالتزامات التي قطعتها في إطار التعاون هذا.

وتعيد جمهورية الأرجنتين تأكيد حقها في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أراضيها الوطنية. وأخيراً، ندكر بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترفت بوجود نزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، وحثت الحكومتين على استئناف المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وقد أعربت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، التي تعتمد قراراً كل عام، والتي اتخذت قرارها الأخير في 5 آب/أغسطس 2020، عن نفس الرأي، مشيرة إلى أن السبيل الوحيد لإنهاء النزاع هو إجراء مفاوضات بين الطرفين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين الموقر وأعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي، وهو مندوب الاتحاد الروسي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أستغل هذه الجلسة باعتبارها فرصة للإدلاء ببعض الملاحظات بشأن عملنا في المستقبل هنا في مؤتمر نزع السلاح الذي يعقد في جنيف.

وأود بدايةً أن أسترعي الانتباه إلى الطلب الذي قدمه عدد من الوفود في الجلسة غير الرسمية للمؤتمر المعقودة في 25 آذار/مارس والداعي إلى أن تواصل الرئاسة البلغارية جهودها للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع المقرر المتعلق بتنظيم أعمال المنتدى الذي نجريه في عام 2021.

ونعتقد أنه إذا تمكنا من اعتماد هاتين الوثيقتين مباشرة بعد عطلة الربيع، سيظل لدينا الوقت الكافي لعقد ما لا يقل عن ثلاثة اجتماعات لكل هيئة من الهيئات الفرعية. وكما ذكر بحق، فإن وقف دورة المؤتمر لبعض الوقت يمكن أن يُستغل بالتأكيد لوضع الصيغة النهائية للمشروع.

وكما تعلمون، اتخذ في 22 آذار/مارس قرار يقضي بتأجيل الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي تشارك فيها تقليدياً معظم الوفود الممثلة في المؤتمر. وفي رأينا أن هذا الوضع يتيح للرئاسة فرصة جيدة لمواصلة العمل مع الوفود على هذه المسألة المهمة بالنسبة إلينا جميعاً.

ويرى وفدنا أن النهج الصحيح هو الاستعانة بأحدث صيغ الوثائق التي قدمتها الرئاسة البرازيلية كأساس لعملنا. وبالطبع، لا يمكننا أن نملي على الرئاسة الحالية كيفية إدارة المؤتمر، ولكننا نأمل أن تلقى توصياتنا، شأنها شأن توصيات الوفود الأخرى، الاهتمام والتفهم الواجبين.

ونشكر الرئاسة البلغارية وجميع رؤساء الدورة الحالية الستة على عرض وجهة نظرهم لكيفية عقد الاجتماعات المواضيعية خلال الجزء المتبقي من الدورة الحالية. وما فهمناه هو أن المناقشات المواضيعية ستتناول مباشرة وعن حق تماماً البنود المدرجة في جدول الأعمال الذي اعتمده المؤتمر في بداية الدورة. وهذا سيتيح لنا تحقيق الاتساق في أعمال المؤتمر وإتاحة القدرة على التنبؤ بهذه الأعمال ووضع هيكل لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب الاتحاد الروسي الموقر على بيانه وأحيط علماً باقتراحاته. وستوليها الرئاسة الاعتبار الواجب. وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن استهل كلمتي بتهنئتك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويتعهد وفد بلدي بتقديم دعمه إليكم في أداء مهامكم. وأود أن أشركم وأشكر فريقكم، وكذلك سعادة السفير بكستين دي بويتسورف وسعادة السفير دي باروس كارفالو إي ميلو موروا وفريقيهما، على تفانيكم جميعاً في سعيكم إلى دفع هذه الهيئة للخروج ببرنامج عمل توافقي. وكما قال آخرون، فإن عدم بلوغنا مبتغانا يعكس انعدام الإرادة السياسية للدول الأعضاء، وليس انعدام إرادة الرؤساء الستة لهذه الدورة.

وقام وزير الخارجية، السيد بليكن، في البيان الذي أدلى به خلال الجزء الرفيع المستوى للمؤتمر، بتذكير هذه الهيئة بأن "أسلافنا عملوا معاً، على الرغم من خلافاتهم... وقد تفاوضوا على معاهدات تاريخية تحمي من أسوأ نوازع الطبيعة البشرية". وتعهّد أيضاً قائلاً إن "الولايات المتحدة هنا للعمل، والتعاون، واستغلال مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى لوضع اتفاقات جريئة ومبتكرة لحماية أنفسنا ولحماية بعضنا البعض".

وهذا تحديداً ما فعله وفد بلدي. ولم يكن حديثنا عن المرونة مجرد ثثرة. لقد قمنا بتنازلات حقيقية من أجل اعتماد برنامج عمل لأول مرة منذ وقت طويل جداً. إننا نشعر بخيبة الأمل التي تشعرون بها، السيد الرئيس، من كوننا لا نجتمع اليوم في هيئات فرعية بل نقوم عوضاً عن ذلك بالتحدث في جلسة عامة أخرى عُقدت للبتّ سوية في انعدام التقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح أو لشجبه.

ولكنني أعتقد أن الرؤساء الستة للدورة الحالية اتخذوا الخيار الصحيح بإنهاء المناقشة. ومن الواضح أنه لا توجد إرادة سياسية في هذا الصدد. ولو كانت الإرادة موجودة، لكانا اتفقنا على الصيغة

اللغوية منذ فترة طويلة. ويجب أن أقول، السيد الرئيس، إنه إذا كنا عاجزين عن الاتفاق على برنامج عمل، كيف نتوقع أن نتفق يوماً على استهلال مفاوضات حقيقية؟

وكما قلت خلال جلسة سابقة، يتعين على الدول التي ما زالت تدعو إلى بدء مفاوضات في هذا الشأن أن تسأل نفسها ما إذا كان ينبغي إعادة النظر في المسائل التي تريد طرحها للحوار نظراً إلى الجمود الحالي الذي يخيم على مؤتمر نزع السلاح.

والآن يجب أن نمضي قدماً، والولايات المتحدة هنا للعمل والتعاون. ونود أن تكون المناقشات المواضيعية جامعة وبناءة. ونود أن نستمع إلى مواقف الزملاء وشواغلهم الوطنية. ونأمل في سماع أسئلة وأفكار حقيقية، على غرار ما سمعناه في العرض الذي قدمته الوكالة البرازيلية الأرجنتينية للمحاسبة والمراقبة بشأن المواد النووية في 9 آذار/مارس 2021. والمناقشات المواضيعية لا تغني عن العمل الذي ينبغي أن نضطلع به، ولكن يمكن أن تعزز فهمنا المتبادل إذا فصحنا لها المجال.

وأود، إذا جاز لي، أن أثير بضع نقاط فقط عن العرض الذي قدمته المملكة المتحدة بشأن استعراضها المتكامل. وترحب الولايات المتحدة بالاستعراض المتكامل، وتركيزه على التحالف عبر الأطلسي ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، والالتزام بالعمل معاً من أجل النهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وتلتزم الولايات المتحدة، بالتشاور مع حلفائها وشركائها، بتعزيز بيئة يمكن فيها لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تخفض عدد أسلحتها وأن تحدّ من أهميتها في استراتيجيات الدفاع الوطني مع القيام في الوقت نفسه بالحفاظ على الأمن الاستراتيجي وبضمان عدم استخدام الأسلحة النووية إلا للردع وبتهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي.

ولطالما أدت المملكة المتحدة دوراً رائداً في الحد من المخاطر النووية وفي الحفاظ على ترسانتها النووية عند الحد الأدنى اللازم للردع. ومن المهم أن نتذكر، كما قالته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وشركاء آخرون، أن البيئة الأمنية الدولية الراهنة بيئة خطيرة جداً وأنه لا يمكن فصل نزع السلاح النووي عن البيئة الأمنية السائدة. ولهذا السبب كنا في طليعة البلدان التي سعت إلى معالجة هذه المسألة بإنشاء الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي واتخاذ مبادرات لتهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي. وندعو جميع البلدان إلى تحمل مسؤولياتها فيما يخص تحسين البيئة الأمنية، مما سيساعد على تيسير تعزيز نزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئيس. وأعطي الآن الكلمة لمندوب كوبا الموقر.

السيد دلفادو سانشيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، طلبنا الكلمة لطلب توضيحات بشأن الأعمال المقبلة لمؤتمر نزع السلاح ويمكنكم كالعادة أن تعتمدوا فيها على الدعم الكامل للوفد الكوبي. لقد أخبرتمونا بأنكم تعترمون، في 11 و18 أيار/مايو، عقد مناقشات مواضيعية بشأن البندين 1 و2 من جدول الأعمال، وهما بندان ذوا أهمية حيوية بالنسبة إلى كوبا. وقد لا يكون الوقت مناسباً لإثارة هذه المسألة، ولكننا نود أن نعرف، متى أمكن، شكل ومنهجية المناقشتين المواضيعيتين لأنه، حسب فهمنا، قد يدعى خبير أو شخصية عامة لتناول البند ذي الصلة من جدول الأعمال أثناء المناقشة، وإذا كان الأمر كذلك، ينبغي إبلاغ المؤتمر مسبقاً لالتماس موافقة غالبية أعضائه، ما لم يكن الشخص المعني قد سجل اسمه بالفعل لمخاطبة المؤتمر.

وهذه هي ملاحظتي الأولى بشأن هذه المناقشات المواضيعية. وأود أن أضيف أنه ليس من الواضح ما إذا كان الرؤساء الستة لهذه الدورة سيعمّمون في وقت ما وثيقة تتضمن الجدول الزمني الكامل

للسنة أو ما إذا كان كل رئيس سيفعل ذلك في الوقت الذي يريد، بين حين وآخر، مما يزيد من صعوبة معرفة كيفية تنظيم أنشطة المؤتمر هذا العام. ونذكر أن هذا قد يكون خارجاً عن سيطرتكم، ولكن نود أن نعرف بشكل دقيق كيف سيتم التعامل مع هذه المسائل.

وفيما يتعلق بموضوع نزع السلاح النووي، وبما أننا قريبون جداً من مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أود أن أقول إن التعليقات التي أبديت بشأن زيادة الترسانة النووية، واستخدام الأسلحة النووية، تثير قلق الوفد الكويتي كثيراً، لأن هذا مؤتمر لنزع السلاح وليس محفلاً للدعاية. ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحدد بوضوح التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح، وعلى حد علمنا، فإن المعاهدة لا ترهن الوفاء بهذه الالتزامات بتلبية أي شرط من الشروط. ولا يمكن للدول أن تدعي تحسين البيئة الأمنية، أو أي شيء آخر، لتبرير عدم امتثالها للالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا الموقر على بيانه. وفيما يتعلق بما طرحتم من أسئلة عن شكل ومنهجية مناقشاتنا المقبلة، لدينا بالطبع أفكار ونحن ننظر في إمكانية دعوة أشخاص لتقديم عروض بشأن محاور ومواضيع فرعية معينة. بيد أن مسار العمل هذا لا يهدف بأي حال من الأحوال إلى استباق المجالات التي ستركز عليها المناقشات المقبلة أو تضيق نطاقها، بل يرمي إلى تجاوز حدود المواقف الوطنية وإتاحة مناقشة أكثر حيادية وموضوعية. وسوف يتم إبلاغكم في الوقت المناسب بالمنهجية المحددة لإجراء المناقشات المواضيعية عندما ننهي الأعمال التحضيرية.

وفيما يتعلق بالسؤال الثاني الذي طرحتموه بشأن طريقة عرض تخطيط المناقشات المواضيعية على أعضاء المؤتمر: ستقوم به كل رئاسة في بداية فترة ولايتها، والسبب في ذلك هو عدم إدراكنا الوقت المتبقي لأعمال هذا المؤتمر في ضوء مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقبل لاستعراض المعاهدة. لذا اختار الرؤساء الستة تقديم الخطط في بداية كل رئاسة على حدة.

ولم يبق في القائمة أي متكلم آخر. ولذا سأعطي الكلمة الآن لمندوب الجمهورية العربية السورية لممارسة حقه في الرد.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): شكراً السيد الرئيس، طلبت الكلمة للرد على ما جاء في كلمة وزير الدولة من المملكة المتحدة صباح هذا اليوم. إن استخدامه لكلمة النظام في الحديث عن الحكومة السورية يخرج عن أدبيات المخاطبة المتبادلة بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح، وإن استمرار المسؤولين البريطانيين في استخدام هذا التعبير لا يغير من واقع أن الاسم الرسمي للحكومة هو حكومة الجمهورية العربية السورية العضو الكامل في الأمم المتحدة وفي هذا المؤتمر. أما عن الادعاءات المزيفة التي ساقها بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا فهي لا أساس لها، وهي تهدف إلى حرف الأنظار عن تراجع المملكة المتحدة عن التزاماتها بنزع السلاح النووي وقرارها زيادة مخزونها من الأسلحة النووية في انتهاك لالتزاماتها بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وخاصة المادة السادسة، تحت ذرائع التدهور في الأمن الدولي النووي؛ هذا التدهور في الأمن الدولي النووي ساهمت فيه المملكة المتحدة بسياساتها التي شرحتها للتو وزير الدولة من المملكة المتحدة. إن بيان المملكة المتحدة الذي يستخدم منصة مؤتمر نزع السلاح لترويج حملاتها السياسية ضد سوريا بشأن مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية هو نموذج عن تسييس أعمال المؤتمر وعن محاولات حرفه عن دوره كمنتدى تفاوضي تقني واستخدامه ساحة لتصفية الحسابات السياسية.

إن الجمهورية العربية السورية أوفت بكامل التزاماتها القانونية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ انضمامها إلى الاتفاقية عام 2013، وقامت بتكثيف برنامجها الكيميائي والتخلص من مكوناته، ودمرت

مرافق إنتاجه وتخزينه بالكامل تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال فترة زمنية قياسية وفي ظل ظروف أمنية شديدة التعقيد. هذه حقيقة أكدتها السيدة سيخريد كاخ، رئيسة البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تقريرها إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه 2014 بعد إنجاز مهمتها. وهي حقيقة أكدتها تقارير السكرتاريا الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي أشارت إلى تعاون الجمهورية العربية السورية ومع الفرق الفنية التي أوفدتها بما في ذلك مع فريق تقييم الإعلان. وقد أوضحت حكومة بلادي في رسائل إلى المدير العام للمنظمة استعدادها لمتابعة الاجتماعات الفنية والمشاورات مع الأمانة الفنية لحل المسائل المعلّقة وفق ما تم الاتفاق عليه سابقاً. والتزامها أيضاً بالتعاون في إطار الحوار المنظم معها، والذي أدى إلى إحراز تقدم كبير في العمل على تلك المسائل التي أغلقت ثلاث منها.

أود في الختام، السيد الرئيس، أن أشير إلى أن المملكة المتحدة كانت من الدول المؤسسة للمنظمة الإرهابية المسماة منظمة الخوذ البيضاء في سوريا، وقدمت التدريب والتمويل لأفرادها وما زالت تقدم الدعم لها حتى الآن، رغم أن هذه المنظمة هي أحد أذرع جبهة النصرة، التنظيم المصنف منظمة إرهابية في قائمة مجلس الأمن للكيانات الإرهابية. ومنظمة الخوذ البيضاء هي المتهم الرئيسي في فبركة حوادث استخدام المواد الكيميائية في سوريا، وهي مع ذلك تحظى بالدعم المادي من المملكة المتحدة، وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم. والمتكلم التالي الذي يطلب الكلمة لممارسة حق الرد هو ممثل المملكة المتحدة الموقر.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الهام وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل والنشط لكم أثناء أدائكم لواجباتكم. وفي هذا الصدد، وبينما نشاطر أسفكم لأنه ثبت مرة أخرى أن المؤتمر عاجز عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إعداد برنامج عمل أو إنشاء هيئات فرعية، فإننا نؤيد تأييداً كاملاً الخطوات المقبلة التي اقترحها رؤساء دورة عام 2021 الستة لضمان أن نقضي ما تبقى من الوقت المتاح لنا في مبادرات موضوعية بشأن البنود المدرجة في جدول أعمالنا. واسمحوا لي أيضاً بأن أنضم إليكم في الترحيب بزميلنا الجديد، سعادة سفير العراق الموقر، ترحيباً حاراً.

السيد الرئيس، سأتناول الكلمة بإيجاز لتسجيل موقف المملكة المتحدة إزاء البيان الذي أدلى به سعادة سفير الأرجنتين الموقر في وقت سابق.

إن المملكة المتحدة لا تشك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بكلا الإقليمين ولا في مبدأ تقرير المصير وحقوق سكان جزر فوكلاند في ذلك، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من كلا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يجوز بموجبها أن تقرر هذه الجزر بحرية وضعها السياسي وأن تسعى بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن علاقة المملكة المتحدة بجزر فوكلاند وبجميع أقاليمها ما وراء البحار علاقة عصرية تقوم على تشاطر قيم مشتركة وعلى حق شعب كل إقليم في تقرير مستقبله. وعلى هذا الأساس، تحملت المملكة المتحدة مسؤولية التزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا ووفت بها، بحيث اقترنا خطوة من هدف إقامة عالم خال من الألغام. وينبغي أن يكون هذا الأمر، السيد الرئيس، مدعاة للاحتفال.

وأخيراً، السيد الرئيس، دعوني أؤكد للمؤتمر، على غرار ما قاله وزير الدولة في وقت سابق، أن التغييرات في موقفنا النووي تتسق تماماً مع التزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأحث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات التي تفاوضت عليها هذه الهيئة وسابقتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة الموقر على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خصّ بها الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة بورتا (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، فيما يتعلق ببيان سفير المملكة المتحدة، تؤكد جمهورية الأرجنتين من جديد أن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من الأراضي الوطنية الأرجنتينية، وبما أن المملكة المتحدة تحتلها بصورة غير مشروعة منذ عام 1833 فهي موضع نزاع على السيادة، وتتعترف الأمم المتحدة بوجود هذا النزاع وتعتبر مسألة جزر مالفيناس حالة خاصة ودقيقة من حالات إنهاء الاستعمار. وقد دفع الاحتلال غير القانوني الذي تمارسه المملكة المتحدة الجمعية العامة إلى اعتماد 10 قرارات بشأن هذه المسألة، بدءاً بقرارها 2065 (د-20). وتعترف هذه القرارات بوجود نزاع على السيادة وتحث حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن.

كما دعت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار مراراً وتكراراً إلى إجراء مفاوضات، وكان آخر مرة في القرار الوارد في أحدث تقرير لها.

وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020، اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية إعلاناً جديداً بشأن هذه المسألة تمت صياغته بعبارات مماثلة. وتؤكد الأرجنتين مجدداً أن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، الذي تحتجّ به المملكة المتحدة لرفض استئناف المفاوضات المتعلقة بالسيادة، لا يمكن تطبيقه على النزاع الدائر بين البلدين بشأن سيادة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وفي عام 1960، اعتمدت الجمعية العامة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، في إطار القرار 1514 (د-15)، الذي ينظم عمليات إنهاء الاستعمار. ويؤكد هذا القرار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ويحذر من أن أي محاولة تهدف إلى المسّ بالسلامة الإقليمية لبلد ما لا تتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وبعبارة أخرى، اعتبر قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) أنّ حق الشعوب في تقرير مصيرها والسلامة الإقليمية للدول هما المبدأان التوجيهيان لعمليات إنهاء الاستعمار، وأنّ حق تقرير المصير ليس حقاً مطلقاً لأنه مقيد بضرورة احترام مبدأ السلامة الإقليمية المنصوص عليه في القرار 1514. ولا ينطبق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها على هذه الحالة، ولم تثبت الأمم المتحدة قط أن سكان جزر مالفيناس لهم الحق في تقرير مصيرهم. وهذا المبدأ لا يُعتد به في أي قرار من قرارات الجمعية العامة العشرة أو من قرارات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار الثمانية والثلاثين المتعلقة بمسألة جزر مالفيناس. بل على العكس من ذلك، تُعتبر مسألة جزر مالفيناس حالة خاصة ومميزة من حالات إنهاء الاستعمار، ويُعترف فيها بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة يجب تسويته عن طريق مفاوضات ثنائية، مع مراعاة مصالح سكان الجزر وليس رغباتهم.

وعلاوة على ذلك، رفضت الجمعية العامة صراحةً في عام 1985 المقترحات البريطانية الداعية إلى إدراج مبدأ تقرير المصير في مشروع القرار المتعلق بمسألة جزر مالفيناس. ولا شك في أن سبب هذا الرفض هو أن حق الشعوب في تقرير مصيرها ليس حقاً معترفاً به لأي مجتمع بشري موجود في إقليم ما، بل هو حق للشعوب فقط. ولا تُعتبر قرارات الأمم المتحدة أن سكان جزر مالفيناس

الحاليين يمثلون شعباً. فهم عبارة عن سكان بريطانيين جرى توطينهم في الجزر، على عكس الحالات الكلاسيكية للاستعمار حيث يتعرض شعب موجود من قبل لهيمنة استعمارية.

وعندما احتلت المملكة المتحدة الجزر في عام 1833، طردت السكان الأرجنتينيين والسلطات الأرجنتينية التي كانت تمارس سيادتها عليهم. ثم شرعت في جلب مستوطنين مع حرصها في الوقت نفسه على ضبط سياسة الهجرة في هذا الإقليم المعزول بصورة صارمة وعلى رفض تسوية النزاع. ولا تنطبق مطالبة سكان الجزر بحق مزعوم في تقرير مصيرهم على هذه القضية، وقد رفضته الأمم المتحدة مراراً، لأن المنظمة تدرك أن السكان الذين تقوم قوة استعمارية بتوطينهم، مثل سكان جزر مالفيناس، لا يتمتعون بالحق في تقرير المصير، حيث لا يمكن تمييزهم عن شعب الإقليم القاري للبلد. ولذلك، فإننا لا نتعامل مع "شعب" تقوم قوة استعمارية بخنقه أو الهيمنة عليه أو قهره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوبة الأرجنتين على بيانها. وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة الموقر من باب حقه في الرد للمرة الثانية.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لا أنوي إطالة هذا الحديث كثيراً، ولكن أود أن أشير فقط إلى أنكم تحدثتم عن حقي في الرد مرة ثانية، إلا أنني لا أجد في أي موضع من النظام الداخلي إشارة إلى مسألة حقوق الرد. وأعتقد أن لأي وفد الحق في طلب الكلمة بشأن أي مسألة تتعلق بعمل المؤتمر.

وعلى أي حال، السيد الرئيس، كما قلت، لا أريد أن أطيل هذا الحديث كثيراً. وأود أن أعرب مرة أخرى عن أسفي لأن الأرجنتين لا تزال تحرم شعب جزر فوكلاند من حقوق الإنسان الأساسية في تقرير المصير، وأن أشير إلى أن الجزر لم تخضع يوماً لإدارة جمهورية الأرجنتين المشروعة ولم تشكل قط جزءاً من إقليمها السيادي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم؛ ويحاط علماً بملاحظتكم الإجرائية على النحو الواجب. وأعطي الكلمة الآن لمندوبة الأرجنتين.

السيدة بورتا (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): فيما يتعلق بالاستفتاء المزعوم الذي ذكره سفير المملكة المتحدة، نود أن نؤكد أن التصويت الذي جرى في عام 2013 بشأن جزر مالفيناس كان مجرد فعل بريطاني انفرادي ولم ينظم أو يجر تحت رعاية الأمم المتحدة خلافاً لإجراءات تصويت أخرى أجريت في إطار عمليات إنهاء الاستعمار. ولا يؤثر هذا التصويت على النزاع الدائر بشأن السيادة على جزر مالفيناس ولا على الحقوق المشروعة للأرجنتين. وكما أكدته محكمة العدل الدولية مجدداً في رأيها الاستشاري الأخير بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965، تؤدي الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار دوراً مركزياً، عند الاقتضاء، في تحديد الطرائق التي تتيح لإقليم يتمتع بالحكم الذاتي التعبير عن رأيه بشكل حر وصادق فيما يتعلق بشتى المسائل ومنها تلك التي تخضع لاستفتاءات. ولذا، فإن الاستفتاء الذي أجري في عام 2013 غير مقبول على الإطلاق لأن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها لا ينطبق على مسألة جزر مالفيناس. وعلاوة على ذلك، لا يمكن الأخذ بنتيجة هذا الاستفتاء الذي لا تترتب عنه أي آثار قانونية لأن الجمعية العامة لم تشارك على الإطلاق في إجراءاته. ولا يتوقف حل النزاع المتعلق بالسيادة على نتيجة تصويت يعرب فيه مواطنون بريطانيون عن رغبتهم في البقاء بريطانيين. إن السماح للمواطنين البريطانيين المقيمين في الجزر بأن يكونوا الحكم في نزاع يكون بلدهم طرفاً فيه يشوّه حق الشعوب في تقرير مصيرها إذ لا يجوز أن يقال إن ثمة شعب، بالمعنى المقصود في القانون الدولي، موجود في جزر مالفيناس. وعلاوة على ذلك، لا يجوز السماح للسلطات البريطانية بالاحتجاج بممارسة حق مزعوم في تقرير المصير لمحاولة إضفاء شرعية

على حالة غير قانونية في أرض الواقع أو لإثبات صحة انتهاك السلامة الإقليمية للأرجنتين، وهو انتهاك يتعارض، بموجب قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وتؤكد الأرجنتين مجدداً أن دستوراً والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة توفر حماية كافية لمصالح سكان جزر مالفيناس وطريقة حياتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم. وأود أن أناشد جميع الوفود إبداء قدر من الانضباط في ممارسة حقها في أخذ الكلمة من أجل الحفاظ على الروح البناءة لهذا المؤتمر. وشكراً جزيلاً على تفهمكم.

وبهذه الكلمات، نختم عملنا لهذا الصباح. وستعقد الجلسة العامة المقبلة خلال الجزء الثاني من دورة المؤتمر لعام 2021.

وأعلن رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة 11/30 صباحاً.